

رسائل إلى المحرر

كيف يتحقق الربيع العربي الحقيقي؟

بقيت مقولة الشعوب العربية في واد وقسم هام من الأنظمة العربية في واد آخر، حبراً مدوناً على أسطر صفحات كتب وقواميس المنظرين بها، لأن الشعوب العربية لم تعد إلى خلع العروش المتخالفة مع الامبريالية ومشاريعها. أما الحركات التكفيرية التواقفة إلى إسقاط النظام في دمشق، عاصمة المقاومة العربية والعلمانية العربية، فقد ولدت من رحم الحركة الوهابية، ثم دعمتها أميركا وإسرائيل وبريطانيا وفرنسا، بهدف تقسيم دول الأمة العربية إلى 52 دولة مذهبية متناحرة وفق مشروع برنارد لويس. وظنت تلك الحركات أنها قادرة على إسقاط النظام المقاوم في سورية، ومن ثم الإنقلاب على داعميتها والانتصار عليهم وإقامة دولة التكفير الإسلامية التي لا تمت بصلة إلى الإسلام الحقيقي وضميره الحي. وتكفي الإشارة إلى أن الموظف السابق في وكالة الأمن القومي الأميركي إدوارد سنودن، قال في وثائق ويكيليكس، أن الوكالة وبالتعاون مع نظيرتها البريطانية، والموساد الصهيوني، هي من مهد لولادة تنظيم داعش بهدف حماية إسرائيل. وذكر سنودن أن أبا بكر البغدادي ارتبط بالموساد الذي أخضعه لدورات تدريبية استمرت لمدة عام كامل، وأن اسمه الحقيقي يدعى أليوت شيمون، وهو مولود من أبوين يهوديين. من هنا فإن علاج اصابات ارهابيي «داعش» و«النصرة» في المستشفيات الصهيونية، خير دليل على صحة كلام سنودن. أما هيلاري كلينتون، فقد ذكرت في كتابها «خيارات صعبة» أن أميركا وافقت على مشروع قيام الدولة الإسلامية في سورية والعراق لأن ذلك يؤدي إلى تقسيم المنطقة وتأمين الراحة لأميركا وإسرائيل. ومنذ أيام قليلة ذكرت معظم وسائل الإعلام المحلية والإقليمية، أن السعودية وتركيا اتفقتا على تدريب المعارضة السورية «المعتدلة» المسماة «جيش الإسلام» السلفي بقيادة زهران علوش وهذا الجيش ليس سوى التوائم الجسدي والروحي لداعش - النصر. إن الربيع العربي الحقيقي لن يتحقق إلا بخورة الشعوب العربية على الأنظمة المتخالفة مع الامبريالية وأن عواصف الحزم تحقق أهدافها القومية الشريفة عندما يطيح رجالها بكل عروش البترو دولار العربية. أما محور الممانعة العالمي فسيستمر في مقاومة المؤامرة الامبريالية وسيقتل مخططاتها الهادفة إلى استكمال أعمال القضم والنهب والضم والفرز الوحشية، وبيع نضالات المقاومين في أسواق النخاسة، وتحنيط انتصاراتنا المجيدة، وعرضها في مناطق الهزيمة والمجد المفقود، والبكاء على الاطلال والجدل البيزنطي العقيم والدوران في الحلقات المفرغة، لتكون المحصلة النهائية غرقنا في رمالها المتحركة. ريمون ميشال هنود

تقرير

من وراء العطب ضي ماكينتة الرايية؟

لن يستسلم رئيس تكتل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون للنوم الذي تصرف فيه غالبية الاضراء السياسيين. سيواصل التحرك في هذا الوقت الضائع الطويل. علمه بحقته، اختراقاً ما يحول دون تمكن الفريقيين المتصارعين من تدفيعه مجدداً ثمناً عدم وجود غالب ومغلوب في نهاية المطاف

عسان سعود

منذ البداية، لم تكن هناك قيمة للقانون في نظر الأفرقاء السياسيين. لم يلبث الدستور واليات انتظام الحكم، من موازنة وتشريع وغيرهما، أن فقدت قيمتها أيضاً، قبل أن يفقد الوقت وكل المواعيد الدستورية قيمتها أخيراً، لتتصادى غالبية القوى السياسية تالياً بالنوم، من دون اضطرار لتصنع المبالاة بهوم من تمثلهم. ففي ظل الخدر الشعبي الكامل، يفتح الرئيس نبيه بري المجلس النيابي، بين عام وآخر، لنيابح وأعضاء المجلس أنفسهم لولاية إضافية ليس فيها تشريع أو مراقبة للسلطة التنفيذية أو محاسبة، فيما يفضل الرئيس سعد الحريري عدم تعريض نفسه لخطر الاستقرار في بلده، ما دامت السلطة تدر عليه الأرباح المالية اللازمة وهو بعيد. أما رئيس الحزب التقدمي النائب وليد جنبلاط، ورئيس حزب القوات اللبنانية سمير ججع، وسائر الطقم السياسي، فسيسرون بالتفرج أوعواماً إضافية على ما يفترضونه استنزافاً لحزب الله، مطمئنين إلى عدم وجود غالب حقيقي أو مغلوب في نهاية المطاف. الوحيد الذي يعاني أزمة مع حتمية التعادل، ويسعى إلى تسجيل هدف في هذا الوقت الضائع الطويل، قبل إعلان نهاية المباراة وتهافت اللاعبين مجدداً لتقبيل بعضهم بعضاً، هو

رئيس تكتل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون. ضمن فريقه، يتنقل عون بين الهجوم والوسط والدفاع، من دون أن يتردد بتولي حراسة المرمى حين يلزم الأمر. لكنه يعجز، رغم كل اجتهاده، عن تسجيل هدف. تارة يعده الوزير جبران باسيل بمبادرة خصومه إلى تسجيل هدف في مرماهم في حال تراجعهم إلى الوسط، وطوراً يسبقه باسيل في الهجوم ليضمن تناسي الجمهور خطته السابقة بعدما ثبت فشلها. النائب إبراهيم كنعان يخبره عن إمكان إضعاف دفاعات الفريق الآخر في حال انفتاحه على معرّاب، وآخرون يأخذون باسيل إلى بكفيا للهدف نفسه. أما الوزير السابق سليم جريصاتي، ونائب رئيس المجلس النيابي السابق إلي الفرزلي، وغيرهما في «رابطة المشجعين»، فيواصلون رفع معنوياته، مبتكرين يوماً هتافات جديدة. إلا أن الطابفة المخوسة لا تدخل مرمى الخصم.

إنارة الجمهور وإبهاره أمر مهم. لكن الأهم، بالنسبة إلى عون، كان زيادة أوراق قوته. لديه اليوم ورفقان أساسيتان: الأولى، تمثيله المسيحي السوازن. وهو سعى - عبثاً - إلى تعزيز هذه الورقة سواء عبر الإصرار على إجراء الانتخابات النيابية في موعدها لتكريس زعامته، أو عبر الانفتاح على بكفيا بداية، ثم معرّاب، للحصول على الإجماع المسيحي المطلوب من قبل تيار المستقبل للموافقة على انتخابه رئيساً. والثانية، تمسك حلفائه بترشيحه. وهو سعى - عبثاً أيضاً - للانفتاح على تيار المستقبل وتقديم الضمانات اللازمة لعدم اعتباره وجوده في بعيداً تحدياً بالنسبة إليهم. أما مساعبه لإجراء التعيينات الأمنية في موعدها فتمثل، بالنسبة إلى تيار المستقبل



يعجز جنرال الرايية،
رغم كل اجتهاده، عن
تسجيل هدف



جهداً إضافياً لتعزيز أوراق قوته في الاستحقاق الرئاسي. ويشير أحد أبرز المسؤولين في تيار المستقبل إلى اكتشاف عون، متأخراً، أن الأمن يتقدم النفط ورئاسة الحكومة والموازنات بالنسبة إلى تيار المستقبل وحزب الله، اللذين يشتركان المكاسب والتنازلات بالعملة الأمنية، فقرر ولوج هذا المزاد من طريق قيادة الجيش. خلاصة القراءة المستقبلية تؤكد أن فوز أحد الضباط المقربين من عون بقيادة الجيش ستوفر له نفوذاً أمنياً وأوراق ضغط متعددة في مختلف الساحات اللبنانية الملتهبة. «يمكن تحويل القضية المطروحة إلى أزمة مذهبية، لكن في واقع الأمر قائد قوى الأمن الداخلي أو حتى وزير الداخلية لا يمكن أن يستخدم في معركة تعيين رئيس جديد للحكومة. أما قيادة الجيش، فيمكن أن تستخدم في معركة رئاسة الجمهورية». ورغم كل ما يروى عن مناقبية قائد فوج المغاوير العميد شامل روكز وإثباته في عدة استحقاقات سابقة عدم تأثره بالضغط السياسية والحسابات الرئاسية، يرى أحد أبرز المسؤولين في تيار المستقبل أن عون سيستخدم قيادة الجيش مجدداً للوصول إلى بعيداً.

مقابل هذه الخشية الحريية، يلاحظ عدم سعي العونيين إلى تقديم التلميحات اللازمة لتعيين روكز قائداً للجيش، أسوة بالتطمينات التي قدموها قبيل حصولهم على وزارات الطاقة والاتصالات والخارجية وغيرها. فانفتاح روكز على حزب الله، مثلاً، أتى بمبادرة شخصية منه وبتشجيع بعض الأصدقاء المشتركين، وكذلك توطيده لعلاقته برئيس تيار المردة النائب سليمان فرنجية وزيارته للرئيس نبيه بري. لم يضع أحد خطة جدية لمواكبة سعي الجنرال للفصل بين موقفه المبدئي لناحية إجراء التعيينات الأمنية في موعدها ورغبته في تعيين روكز قائداً للجيش قبل بلوغه سن التقاعد. وبدل تنظيم حملة جديدة لضمان الاعتراف بحق الضباط الأقوياء في الوصول إلى قيادة الجيش لا الضباط التسويين حصراً، شغل الجمهور العوني بأخبار مغفركة عن إطفاء روكز أجهزته لاقتحام عبرا ثم عرسال فطرابلس، من دون تنسيق مع قيادته، وكان هناك من يسعى إلى إظهاره

بمظهر الضابط غير المنضبط. قبل أن يذهب الوزير باسيل أبعد في إحراق حظوظ روكز عبر قوله إن «اختيار قائد الجيش الماروني هو قرار ماروني»، رغم معرفته أن توفير إجماع ماروني على تعيين روكز قائداً للجيش أصعب من توفير إجماع مماثل على انتخاب عون رئيساً، وقبل أن يوزع أحد المقربين من باسيل على سيارات الطلاب الوافدين إلى الرايية، نهاية الأسبوع الماضي، صورة للجنرال وصهره، باسيل روكز. في النتيجة، تحول الأخير من ضابط يستحق أن يعين قائداً للجيش إلى مجرد صهر يستخدم لإخضاع عمه بتسوية تقضي بتعيينه قائداً للجيش. عملياً، يبدو واضحاً أن ثمة خللاً

ريفي لم يسلم كل التسجيلات إلى «العسكرية»

كامل الأدلة الجرمية مع ملف القضية إلى المحكمة لأنها جزء من الحق العام وحق المتهم. لكن لا يزال في ذمة المعلومات الكثير فضلاً عن التسجيلات، بحسب الهاشم. يؤكد بأن الشبهة «لا تزال تحتفظ بمضبوطات صادرتها من منزل سماحة». منها أجهزة الحواسيب والهواتف العائدة لزوجته وبناته الثلاث وسائقه. على صعيد متصل، وبعدما أنهكت المحكمة العسكرية من الشتائم، نطق أخيراً وزير الدفاع سمير مقبل الذي يتبع إبراهيم لسلطته. اعتبر أن

القانون، كما أن الأشرطة «تظهر اجتراف في الحوار وتوثق فقط مرحلة ما بعد نجاح الإستدراج وموافقة سماحة على اقتراح كفوري بطلب متفجرات من ملوك لتنفيذ أعمال إرهابية في الشمال» يقول الهاشم. ويسأل: «لماذا لا تبرز التسجيلات التي توثق بداية القصة لمعرفة من استدرج من وتكشف العصاية الوهمية التي ستنفذ الجرم بعد انتهاء دور سماحة المحصور بتأمين طلبية المتفجرات وإيصالها إلى كفوري؟»

المحمي من فرع المعلومات ميلاد كفوري في 21 تموز 1 و7 آب 2012، أي قبيل ويعيد سفر سماحة إلى سوريا لتسلم المتفجرات من الضابط عدنان، مدير مكتب اللواء علي ملوك. مصادر قضائية مواكبة للقضية ووكيل الدفاع عن سماحة المحامي صخر الهاشم، أصراً مجدداً على أن «كل الأدلة الجرمية من بينها كل التسجيلات لم تسلم إلى المحكمة العسكرية». إضافة إلى أن تسريب ريفي الأشرطة إلى بعض وسائل الإعلام، فيما الحكم المجرم بالقضية لم يصدر بعد، أمر مخالف

تقرير

أهك خليك

«من مصلحة وواجب قوى الأمن الداخلي التي أوقفت ميشال سماحة، إبراز كل الأدلة في هذا الملف وتقديمها للقضاء. وليس الاحتفاظ بما يمكن أن يترك أي شك». هكذا دحض وزير العدل أشرف ريفي ما ورد في «الأخبار» السبت الماضي، حدد اللواء ما أبرزه بأنه «كل الأدلة». وأرفق ببيان النفي صورة عن محضر تسليم ثلاث أقراص مدمجة تحتوي على تسجيلات صوتية ومرئية بين سماحة والشاهد